مجلة جامعة الملك سعود، م٧، الآداب (٢)، ص ص ٢٩٧ ـ ٣٢٧ (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

جانب غائب في دراسات الجملة في النحو العربي

فالح بن شبيب العجمي

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب،
جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(ورد بتاريخ ١٤١٤/٥/١٧هـ، وقُبِلَ للنشر بتاريخ ١٤١٤/١٢/٢٥هـ)

ملخص البحث. يدرس هذا البحث الجملة العربية من جانب أغفلته الدراسات العربية القديمة، وذكرته بعض الدراسات الحديثة دون أن تعطيه حقه من البحث، هو الدلالة الكيفية أو نوع النمط في الجملة أو العبارة. ولا أزعم أني أعطيته حقه في هذا البحث الذي تقتصر مهمته على الإشارة إلى أبعاد هذه المشكلة، وأثرها في القصور الذي تعاني منه النظرية النحوية العربية. وستكون المهمة قد استمرت إذا قامت دراسات مكملة تتناول كل كيفية على حدة أو كل أداة بمفردها دون التأثر ـ لا يعني ذلك عدم الاستفادة ـ بالطريقة التي تناول بها القدماء تلك الأدوات ودرسوها. ومن أهداف البحث أيضًا التفريق بين الارتباط الدلالي والتركيبي بين الجمل؛ إذ قد يوجد أحدهما دون الآخر، وقد يختلفان في تسلسل التبعية الهرمية، فتكون الجملة (أو العبارة) التابعة (الفرعية) تركيبيًا متبوعة (أساسية) دلاليًا أو العكس. ويخلص البحث إلى أهمية إعادة النظر فيما بين أيدينا من دراسات لغوية ـ قديمة وحديثة ـ حول مدى مطابقتها لنصوص اللغة ومدى واقعيتها.

بالرغم من الكم الهائل من المؤلفات في النحو العربي وخاصة حول الجملة العربية، وبالرغم أيضًا من ارتباط الدراسات النحوية القديمة بالمنطق ارتباطًا شديدًا، إلا أن جانبًا ذا علاقة وثيقة بالمنطق وذا أهمية كبيرة في تصنيف الجمل العربية لم يول عناية مطلقًا. هذا الجانب يهم علماء البلاغة والدلالة وعلماء النحو أيضًا بمفهومه الصحيح ـ ليس نحو العامل، هو جانب

علاقة المتكلم بالكلام ـ أو بأجزاء منه ـ وعلاقة ذلك بتبعية بعض الكلام لبعض؛ بمعنى آخر مدى موضوعية الكلام أو شخصانيته، وقد استقر المصطلح الدال على هذا الجانب في اللغات الأوربية على "mood" و "modality" أو ما يقابلهما، بينما لم يوجد في العربية مصطلح يفي بوصف هذا الجانب؛ ففي المعاجم العربية الحديثة[١] تُرجم المصطلح الأول إلى «الصيغة» والثاني إلى «المشروطية،» وكلاهما غير ملائم لحالة هذه الجمل، وقد كنت اخترت له فيما سبق مصطلح «الكيفية،»[٢] وفي الدراسات العربية المهتمة بالنحو الوظيفي وبعض الدراسات الدلالية المترجمة[٣] يوجد مصطلح آخر يعني هذا الجانب هو «النمط.»[٤]

نظرة تاريخية

لم يكن النحويون القدماء يهتمون ـ في المقام الأول ـ بعلاقات الجمل بعضها ببعض، بل كان أكثر جهدهم محصورًا في أنواع الكلمات، وفي هذا النطاق المقدم في هذه الدراسة لن نجد عندهم سوى تصنيف الأفعال الواردة في الجمل المختلفة دون مراعاة أثر وجود تلك الأنواع من الأفعال (مما صنفه المتأخرون إلى أفعال القلوب والمقاربة والرجاء) على الجمل التي تحتويها. ويأتي الاهتمام عندهم في الدرجة الثانية بالأسماء الواردة مع تلك الأفعال والحركات الإعرابية التي يحملها كل عنصر من عناصر الجملة.

وأقدم إشارة لدى النحاة حول ارتباط دلالات الأفعال بالحركات الإعرابية التي

---

(١) المصطلح الأول ترجمة محمد الخولي، معجم *علم اللغة النظري*، ومعجم *علم اللغة الحديث* (وضع نخبة من العلماء) إلى المقابل العربي؛ أما الثاني فترجمه الخولي فقط، بينما لم يرد في الثاني.

(٢) انظر: فالح العجمي، «نظام الصيغة في اللغة العربية،» *مجلة جامعة الملك سعود*، م٥، *الآداب* (١) ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص ص ١٠٢، ١١٠، ١١١.

(٣) انظر مثلاً: يحيى أحمد، «الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة،» *عالم الفكر*، م٢ (أكتوبر ـ ديسمبر ١٩٨٩م)، ص٦٥٣؛ جون لاينز، *اللغة والمعنى والسياق*، ترجمة عباس صادق الوهاب (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧م)، ص ص ١٤٩ ـ ١٥٦.

(٤) وهذا المصطلح غير صالح للتبني هنا، لأنه يوحي بمعان أسلوبية ليست مقصودة في هذه الدراسة. انظر تعريفه مثلاً لدى: أحمد،«الاتجاه الوظيفي،» ص٦٥٣: «هو الوسيلة اللغوية المتتبعة في النص (أو الحدث اللغوي)». ويشمل الأسلوب اللغوي والوسائل البلاغية.

تحملها تنسب إلى الخليل بن أحمد، وهي عبارته: «فالفعل إذا كان غاية منصوب.»[٥] أما سيبويه فيضعها تصنيفيًّا في مستوىً واحد لما يظهر وجودها في الجملة من تأثيرات شكلية متقاربة، فيقول في معرض حديثه عن «كاد» و«أوشك» و«عسىٰ»: «وهذه الحروف[٦] التي هي لتقريب الأمور شبيهة بعضها ببعض، ولها نحو ليس لغيرها من الأفعال.»[٧]

ويفصل الزجاجي الأمر بشكل أوضح؛ فيخصص النصب لحالة زمنية واحدة هي الاستقبال وحالة دلالية هي عدم اليقين، وذلك في النصين التاليين: «فتنصب الفعل بـ(أنْ،) وكذلك إذا كان قبلها الأفعال التي تطلب الاستقبال نصبت بها الفعل،»[٨] وأيضًا: كقولك «ظننت (ألا يقوم،) بالنصب، إذا لم يرد تحقيق الظن. و«ظننت ألا يقوم» بالرفع، إذا أردت به معنى «علمت». . . .»[٩]

---

(٥) انظر: W. Reuschel, *Al-Ḫalīl Ibn Aḥmad, der Lehrer Sibawaih's als Grammatiker*. Deutsche Akademie der Wissenschaft zu Berlin, Institut für Orientforschung, Nr. 49. Berlin: Akademie-Verlag, 1959, p. 25.

(٦) هل يود سيبويه بإيراده كلمة «حروف» هنا الإشارة إلى أن هذه الأفعال «حروف،» وهو الصنف الثالث من أنواع الكلمة لدى النحاة؟ أم يود بذلك الإيعاز بأنها لا تنتمي إلى صنف محدد؟ وبهذا يكون التصنيف الثلاثي للكلمة متأخرًا عن سيبويه، وتكون الجملة التي تلي مصطلح «الحرف» في بداية كتابه: «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، *الكتاب*، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط٢ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م)، جـ١، ص١٢، (وهي التي تحتها خط) جملة صلة مخصصة distinctive، لا جملة بدلية تعني أن كل الحروف ليست أسماء أو أفعال. ومن واقع *الكتاب* يكون الاحتمال الثاني أقرب لأنه ـ بالرغم من ذكره «الحرف» ضمن أقسام الكلم ـ لم يكن هذا المصطلح محددًا عنده، ولم يرد عنده مطلقًا بمعنى الأداة؛ انظر: W. Fischer, "Zur Herkunft des grammatischen Terminus (harf)," *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*, 12 (1989), p. 136.

(٧) سيبويه، *الكتاب*، جـ٣، ص ١٦١.

(٨) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، *كتاب الجمل في النحو*، تحقيق علي توفيق الحمد، ط٢ (إربد: مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ١٩٨٥م)، ص١٩٧.

(٩) الزجاجي، *الجمل*، ص ١٩٨.

ويحصر ابن السراج ظهور الحركات الإعرابية بزمن الفعل فقط؛ حيث ينصب حين يدل على الاستقبال ويرفع إذا دل على الحال.(١٠)

أما ابن يعيش فتوجد لديه عبارة نافذة في وصف هذا النوع من الجمل ويقترب فيها مما يدخل حديثًا تحت «القوة الإنجازية» لو كان ربط بين تفسيره لدلالات هذه الأفعال ونحو الجمل التي تحتويها؛ حيث يقول: «اعلم أن هذه الأفعال [أفعال القلوب] أفعال غير مؤثرة ولا واصلة منك إلى غيرك وإنما هي أمور تقع في النفس.»(١١) غير أنه يستطرد في التقسيمات المنطقية للعلم.

أما العرب المحدثون فمنهم من يستخدم مصطلح «الجهة» للتعبير عن «الكيفية،» مثل تمام حسان،(١٢) لكنه يقرنه بزمن الحدث والظروف الزمانية من جهة، ويجعله مقابلاً لمصطلح aspect من جهة أخرى، والمعروف أن هذا المصطلح في الإنجليزية يعنى بظاهرة انقطاع الحدث أو استمراره، وللجهة في هذه الحال «تفريعات زمنية نحوية» كما يقول تمام حسان، لكنها شيء غير «الكيفية.» وينقل عنه هذا الفهم كمال إبراهيم بدري،(١٣) ويضيف إليه مفهومًا آخر يوافق «طبيعة الفعل» aktionsart المعروف بكثرة في الأفعال السلافية، وإن كانت لها بعض إمكانات التطبيق في الأفعال العربية.

أنواع الكيفية

١ ـ الإخبارية indicative: هي ما تنقل حقيقة، وهي الكيفية الوحيدة التي لا تفهم فيها الحقيقة من خلال العلاقة بين المتكلم وما ينطقه من كلام.

٢ ـ الافتراضية subjunctive: هي التي ترتبط الحقيقة بالجزء السابق لمحتواها الدلالي من القول، وهي مضادة تمامًا للأولى من ناحية الدلالة والتركيب.

(١٠) انظر: أبوبكر محمد بن سهل بن السراج، *الأصول في النحو*، تحقيق عبدالحسين الفتلي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، جـ٢، ص ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

(١١) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح *المفصل* (بيروت: عالم الكتب، د.ت.)، جـ٧، ص ٧٨.

(١٢) تمام حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ط٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م)، ص٢٥٧.

(١٣) كمال إبراهيم بدري، *الزمن في النحو العربي* (الرياض: دار أمية، ١٤٠٤هـ)، ص٢٤.

٣ ـ الطلبية (jussive) appocopated: منها حالات تستخدم فيها أساليب معتادة في العربية كالشرط وأدوات التمني وغيرها، وفي حالات أخرىٰ تستخدم أساليب من كيفيات أخرىٰ كأفعال الأمر، لكنها تتفق غالبًا في تكوينها من عبارتين تكملان بعضهما بعضا.

٤ ـ الاستفهامية interrogative: هي أكثر الكيفيات وضوحًا لوجود مورفيمات صرفية تقوم بدور تصنيفها الكيفي أو فونيمات فوق تركيبية مثل تنغيم الجملة في حالة عدم وجود الأداة.

٥ ـ الأمر imperative: وهو من الكيفيات الرئيسة في نظام اللغة، لأنه يشكل الركيزة التواصلية التي يعتقد بأن جميع اللغات قد بدأت بها.

٦ ـ التوكيد energetic: تضيف عناصر توكيد إلى العبارة، وللتوكيد أساليب مختلفة؛ منها إضافة لواحق صرفية أو أدوات مستقلة سابقة للعبارة.

٧ ـ الحض cohortative: هي أقل الكيفيات ورودًا في العربية. يبدو أنها إطالة لصيغ الكيفية الافتراضية، وترد بشكل خاص عندما يكون المسند إليه المتكلم مفردًا أو جمعًا.[١٤]

دورها في دلالات الجمل

منذ أن عرفت نظرية الأفعال الكلامية speech acts theory التي بناها J.L. Austin[١٥] وطورها J.R. Searle[١٦] تم تصنيف الأقوال الكلامية، وأعيد تشكيل إجراءات الأحداث بطريقة منتظمة. ومن نتائج هذه النظرية على الدراسات الفلسفية واللغوية التالية لها تقسيم محتويات الجملة الدلالية إلى قسمين رئيسين هما:

١ ـ القضية أو الحكم proposition.

٢ ـ القوة الإنجازية illocutionary force.[١٧]

(١٤) انظر: L. H. Gray, *Introduction to Semitic Comparative Linguistics* (Amsterdam: Philo Press, 1971), p. 86.

(١٥) J. L. Austin, *How to Do Things with Words* (Oxford: University Press, 1962).

(١٦) J. R. Searle, "Indirect Speech Acts" In P. Cole and J. L. Morgan, eds., *Syntax and Semantics*, Vol. 3, *Speech Acts*. (Berkeley: University of California, 1973).

(١٧) انظر: أحمد المتوكل، *الوظائف التداولية في اللغة العربية*، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر (الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٨٥م)، ص١٢٥.

وفي معظم القسم الثاني يأتي دور الكيفية في تحديد دلالة الجملة؛ فقد تتساوى جملتان في قضيتهما وتختلفان في قوتهما الإنجازية أو تتفاوتان فيها، ولا نستطيع عند ذلك وصف هاتين الجملتين أنهما متساويتان دلاليًا.

محور هذه الدراسة

باستعراض الدراسات اللغوية العربية يمكن إثبات حقيقتين حول هذا الموضوع، أولاهما: عدم دراسة أنواع الكيفية هذه دراسة تقابلية، وأخراهما: عدم تناول النوع الثاني (الكيفية الافتراضية) مطلقًا، إلا من خلال ما سبق ذكره من اهتمامات شكلية ببعض حركات الإعراب التي تظهر في بعض جمل هذه الكيفية. لهذا سيركز في هذه الدراسة على النوع الثاني بالذات، مع الإشارة إلى خصائصه التقابلية إزاء الأنواع الأخرى.

الكيفية الافتراضية

تدل هذه الكيفية على حدث معتمد على تقرير statement العبارة السابقة، ولا توجد في عباراتها علاقة بين مفهومها والواقع غير اللغوي بشكل مباشر. وهذا يعني أن العلاقة تنشأ بطريقة غير مباشرة بواسطة تقرير العبارة السابقة لها؛ أي أن التحقق من موافقة معنى العبارة للحقيقة غير ممكن من خلال العبارة نفسها. وهي بذلك تدخل العامل الشخصي في تقويم نسبة الحقيقة في عباراتها ـ ليس بالضرورة شخصية المتكلم ـ بل قد تكون شخصية أخرى حسب فاعل العبارة التي تتحكم في موضوعيتها. لذلك تستخدم في التعبير عن الهدف أو النتيجة أو الاحتمال أو الصيرورة... إلخ.

وتمثل هذا النوع من الكيفية في العربية الجمل التي تحوي ما يسمى في النحو العربي أفعال القلوب والرجاء والمقاربة (أو ما ينوب عنها من أسماء)، بالإضافة إلى بعض عبارات المشاعر والأعمال العقلية. وتأتي في عبارات ضمن جمل إخبارية أصلاً، فتحول كيفيتها إلى افتراضية، كما تأتي في جمل فرعية مستقلة.

وبعضها فقدت قوتها مع الزمن وكثرة الاستعمال أو فقد الإحساس بها عند كثير من المتحدثين، مثل «إن» التي تستخدم في العربية منذ زمن طويل جدًّا مع الجملة التالية لها بشكل يقارب الجملة الإخبارية.[١٨]

ومن الناحية الشكلية يوجد نوعان من هذه الكيفية؛ الأول يحمل علامة نحوية تدل على وجودها، والثاني لا توجد فيه علامة نحوية، لكن الجملة تتبع لهذا النوع من الكيفيات من خلال الوسائل الأخرىٰ المذكورة أعلاه.

الكيفية الافتراضية الموسومة

العلامة النحوية التي تصاحب وجود الكيفية هنا هي الفتحة أو ما يقابلها من علامات النصب في العربية، التي يقال إنها العلامة المميزة لهذه الكيفية في اللغة السامية الأولىٰ، ولم تحافظ عليها سوىٰ العربية، بينما استخدمت الأكادية علامة الكيفية الإخبارية في العربية ـ الضمة أو الواو ـ للدلالة على الكيفية الافتراضية[١٩] بخلاف العربية.

ويرىٰ بروكلمان[٢٠] أن السامية الأولىٰ امتلكت القدرة على بناء الكيفية في صيغ الأمر وصيغ «يفعل» تدرجًا من العبارة البسيطة (طبعًا ذات الطابع الإخباري البحت) إلى إبراز واضح لما يأتي:

١ ـ تأكيد العبارة

٢ ـ إلحاح الأمر

٣ ـ اعتماد مضمون العبارة على غيره

ولا يجد بروكلمان مسوغًا لكون صيغ الجزم في العبارة دون نهاية (السكون) إلا كون ذلك بأثر من النبر الذي يعتقد أنه قد استخدم في العربية القديمة لتحديد الكيفية الافتراضية،

(١٨) وجود الفتحة على الاسم المفرد بعدها ـ أو ما يقابلها في الأسماء الأخرى ـ دليل على أثرها الكيفي القديم، ومن مظاهر هذا الدور الوظيفي عدم ورودها ـ على الرغم من ضعف ذلك الدور المتزايد ـ في الجمل التوابع (التابعة لأحد الأسماء في الجملة).

(١٩) انظر: Kraetzschmar, "Relativpronomen und Relativsatz im Assyrischen," *Beiträge zur semitischen Sprachwissenschaft*, 1 (1890), 419.

(٢٠) C. Brockelmann, *Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen* (Hildesheim: Georg Olms Verlagsbuchhandlung, 1966; Reprographischer Nachdruck der Ausgabe Berlin 1908), I, p. 554.

وتسبب لاحقًا في إسقاط نهايات الصيغ.[٢١] ويوجد دليل قوي من المهرية التي تعرف كيفيتين فقط؛ وفي إحداهما يوجد النبر على المقطع الأخير من الجذر yaġalāq (أن يرىٰ) والجمع yaġalāqem. أما في الإخبارية فيكون النبر على المقطع الأول من الجذر yiġūlaq والجمع yiġālqam. ومما يجعل هذه الظاهرة تدعم رأي بروكلمان حول أثر النبر في صيغ الجزم العربية وجود تشابه بين صيغ التوكيد التي تحل في المهرية أحيانًا محل الصيغ الإخبارية، حيث يستخدم فيها المورفيم «en ،» وهو بالتأكيد غير مختلف عن an و anna المستخدمتين في التوكيد العربي.

أما Kienast فيرىٰ أن هذه العلامة نشأت في اللغات السامية الحديثة للدلالة على حالات الرغبة والهدف والنية، وأن هذه التراكيب لهذا السبب تحمل الطبيعة الغائية Final على عكس الصيغ المرفوعة.[٢٢]

وقد تناول النحاة العرب ظاهرة الفعل المنصوب من الناحية الشكلية البحتة، دون أن يدرسوا دلالة نصبه. وافترضوا ـ بوحي من نظرية العامل ـ دائمًا أداة تسبب هذه العلامة الإعرابية، ولكثرة ورود «أنْ» مع ما سموه «الفعل المضارع» اعتبروا هذه الأداة مصدر تغير نهاية الفعل. وحتى لو وجدت علامة النصب بعد ما يسمىٰ «فاء السببية،» مثل: «ليت لي أجنحة فأطير،» أو العبارة الشهيرة: «ما تأتينا فتحدثنا،» وهو سبب كاف لتصنيفها ضمن هذه الكيفية، فإنهم يقدرون تلك الأداة (أنْ) التي ارتبطت عندهم بالعلامة، دون أن ترتبط هذه العلامة بدلالة هذه الكيفية. والفاء في مثل هذه الأحوال تفصل بين أجزاء العبارة ذات المستويات الكلامية المختلفة، فترتبط بالتالي بعلامات نحوية مختلفة، أو تشير (الفاء) إلى استمرار الكلام بمستوىٰ آخر.

بسبب اختلاف اللغات في تركيبها وطريقة التعبير عن العلاقات بين جملها ومفردات الجمل فيها، فقد اختلفت وسائل التعبير عن هذه الكيفية من لغة إلى أخرىٰ وفي اللغة الواحدة من مستوى لغوي إلى آخر. ففي حين تضفي بعض اللغات الصفة النحوية على

(٢١) في موضع آخر يعيد سبب نشأة الصيغ المجزومة بعد «لم» إلى وجود النبر؛ Brocklemann, *Grundriss*, p. 83

(٢٢) انظر: B. Kienast, "Das Punktualthema japrus und seine Modi," *Orientalia*, 29 (1960), p. 158 (quoted by H. Fleisch, "Phrase Relative en accadien," *Melanges de l'université Saint-Joseph*, 42 (1966), 249).

وسائل التعبير عن هذه الكيفية تضفي لغات أخرىٰ الصفة المعجمية أو شبه المعجمية على عبارات الكيفية، وذلك بالأفعال الشكلية أو الأدوات المصاحبة.[٢٣] وقد استخدمت العربية للتعبير عن الكيفية الافتراضية الموسومة الطريقتين معًا؛ تتمثل الطريقة الأولىٰ (استخدام الوسائل النحوية) في مجموعتي التراكيب التالية:

١ ـ أنْ

كي

حتىٰ + الفعل المنصوب

اللام

فاء السببية[٢٤]

---

(٢٣) انظر: لاينز، *اللغة والمعنى والسياق*، ص٢٦٤.

(٢٤) المنطلق في هذه التراكيب من الأدوات الصرفية الموجودة في العبارة. وهذا يحتم استقلالية كل من «كي» و«حتى» و«اللام» و«فاء السببية» في التعبير عن الكيفية الافتراضية دون الحاجة إلى تقدير إضمار أنْ بعدها وجوبًا أو جوازًا؛ إذ كانت الحاجة موجودة لدى النحاة لتقدير الإضمار بسبب تقسيمهم الأدوات إلى قسمين: قسم مختص بالدخول على الأسماء (أو العمل في الأسماء بشكل أدق)، ومن أدواته: «حتى» في كل الحالات و«اللام» في بعض الحالات (وهي حالات تعتمد على البدائل التي توضع للام، بينما تكون العبارات واحدة). انظر: سيبويه، *الكتاب*، جـ٣، ص٥: «وذلك الكلام في قولك: جئتُك لِتَفْعَل. . . ، وأنْ ههنا مضمرة، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالًا، لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال.» وقارنه بموضع آخر (سيبويه، *الكتاب*، جـ٣، ص٧): «وأما اللام في قولك: جئتُك لِتَفْعَلَ، فبمنزلة إنْ في قولك: إنْ خيرًا فخير وإنْ شرًّا فشر؛ إن شئت أظهرت الفعل ههنا، وإن شئت خزلته وأضمرته. وكذلك أنْ بعد اللام إن شئت أظهرته، وإن شئت أضمرته.» أما القسم الآخر فيدخل على الأسماء والأفعال (أو يعمل في الأسماء والأفعال)، ومن أدواته: «كي» و«الفاء.» بالرغم من أن ما قيل يعالج فقط حاجة النحاة إلى الإضمار لكي تتناسب هذه العبارات مع أقسام الكلام وقواعد تركيب تلك الأقسام لديهم، فإن قضايا وجوب الإضمار أو جوازه تعتمد على المعنى والاستخدام الشائع للعبارة من جهة، وعلى ما يخطر ببال النحوي من تشابه بين العبارة المدروسة وعبارات أخرى في اللغة قد لا تكون مرتبطة بها تركيبيًا من جهة أخرى، دون أن تتبع في الحالتين نسقًا معينًا. وذلك ما قد يفسر الاختلاف الكبير في تخريجات الأحكام المتعلقة بتقدير الإضمار لدى متقدمي النحاة، وعدم الرغبة لدى متأخريهم في المساس بتلك الأحكام بسبب عدم القدرة على تتبع أجزاء ذلك النظام.

٢ ـ إنّ، أنّ
ليت + الاسم المنصوب
لعل

أما الطريقة الثانية (استخدام الوسائل المعجمية) فتمثلها تراكيب تحوي عددًا من الأفعال المسماة أفعال القلوب والمقاربة والرجاء في النحو العربي، بالإضافة إلى بعض الألفاظ التي تحمل الدلالة الكيفية دائمًا مثل: «لابد،» «يلزم،» «يمكن» وغيرها، إذا دخلت في حيزها[٢٥] العبارات التي تحمل ضرورة الكيفية الافتراضية.

كما تجمع العربية بين الطريقتين في تراكيب ليست قليلة، وتتفاوت مقبوليتها ومدىٰ صرامة القواعد في بنائها من مستوىٰ لغوي إلى آخر ومن فترة إلى أخرىٰ. ويتم بناء هذه التراكيب على النحو التالي:

إحدىٰ المفردات المجردة الموضحة في الطريقة الثانية + أنْ (أو غيرها) مع الفعل المنصوب.

أو +أنّ (أو غيرها) مع الاسم المنصوب.

التحويل والإدخال

نظرًا لحاجة اللغة إلى مواكبة حاجات التخاطب، فإن أساليبها تكون طيعة بوضع أحد العناصر مكان الآخر، مما ينشأ عنه قيمة تواصلية مختلفة، أو بتغيير العلاقات مما يلبي ضرورة بنقل المفهوم في إطاره المناسب. وهذا ما يجعل تبديل العناصر أو تغيير العلاقات ينشيء وسائل لا حصر لها مما سماه هومبولت Humboldt إبداعية اللغة،[٢٦] وهو الجانب

---

(٢٥) تكون فلترة معنى العبارة المفترض حملها هذه الكيفية عبر أحد هذه الألفاظ. ولا يلزم أن تشكل بالضرورة جملة مستقلة لكي تدخل عبارة في حيز كلمة، كما لا يلزم أن تلي أحد هذه الألفاظ جملة فعلية أو اسمية، بل يكفي أن تكون عبارة ذات قضية proposition.

(٢٦) في المرجع الشهير: W. von Hombuldt, *Über die Verschiedenheit des menschlichen Sprachbaues* (Berlin, 1836; Neudrck Berlin: Rutten & Loening, 1963). وكان ديكارت قد أشار إلى ذلك الجانب الإبداعي في استعمال اللغة من قبل، وهي نظرية كان الهدف منها تحديد مبادىء الفكر والربط بين قدرات العقل والجسم. انظر حول آراء ديكارت في فلسفة اللغة والفكر: نعام تشومسكي: *اللغة ومشكلات المعرفة*، ترجمة حمزة المزيني (الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٩٠م)، ص١٢١.

الذي استثمره التوليديون في بناء النظرية التوليدية التحويلية .[٢٧]

إحدىٰ هذه الوسائل هي الكيفية الافتراضية التي ذكرت طرق تركيبها في العربية، وهي تتعرض أيضًا لعمليات تحويل من جهة (في عبارة ذات دلالة كيفية واحدة) وإلى عمليات إدخال (في حيز دلالات كيفية أخرىٰ) من جهة أخرىٰ .

من خلال دراسة قام بها Beeston على الأفعال المحولة إلى مركبات اسمية، وإمكانات التحويل المتاحة لذلك في العربية أربع هي :

١ ـ المصدر المؤول

٢ ـ جملة الصلة الاسمية

٣ ـ اسم الفاعل

٤ ـ المصدر الصريح

وقد تبين أن عملية التحويل الأولىٰ فقط هي التي تحافظ على الكيفية فيها، بينما تفقد المركبات الاسمية الأخرىٰ كيفياتها في أثناء عمليات التحويل، أو تصبح حيادية إزاء الكيفية .[٢٨] وقد يكون لاحتفاظ الحالة الأولىٰ بشكل الفعل دور في الحفاظ على الكيفية فيها .

أما عمليات الإدخال فلا أعرف دراسة تناولتها، لتحدد أو تقرب مدى أثر تداخل الكيفيات بعضها في بعض، وهل يلغي بعضها بعضًا أو يقويه أم يغيره؟ درست عمليات الإدخال التركيبية في العربية كثيرًا، خاصة أنها كانت أحد أعمدة النحو التوليدي التحويلي، فلابد لأي دراسة تقوم على هذا النحو أن تتناول هذه العمليات . غير أن إدخال العبارات ذات الدلالات الكيفية المختلفة بعضها في بعض أمر يختلف عن الإدخال التركيبي ؛ إذ لا يتطلب الأمر وجود عبارات مستقلة (مع إمكان حدوث ذلك) لكي تتم العمليات . فلكل دلالة كيفية حيز يمتد من جزء العبارة الدال إلى نهاية مكونات العبارة، وقد يكون في هذه المكونات ما يدل على كيفية أخرىٰ، فيكون واقعًا في حيز الأولىٰ، وهكذا؛ فكل مسند

---

(٢٧) انظر: N. Chomsky, *Aspects of the Theory of Syntax* (Cambridge: Massachusetts Institute of Technology, 1955).

(٢٨) انظر: A. F. L. Beeston, *Written Arabic* 3:1 (quoted by A. Gai, "Two Points of Arabic Grammar." *Arabica*, 28 (1981), 298).

يمكن ـ نظريًّا ـ أن يحمل دلالة كيفية، وليست كل عملية إسناد (كما هو الحال في الإدخال التركيبي)، لأنه قد يسند أكثر من «مسند» إلى «مسند إليه» واحد.

الكيفية الافتراضية غير الموسومة

تأتي عبارات هذه الكيفية دون علامة شكلية تدل على وجودها، غير أن السياق يدل عليه. وذلك ما يجعل دراسة هذه العبارات أكثر جدوىٰ كلما اتسع نطاقها لتتجاوز الجوانب الشكلية (مثل: نهايات الكلمات ووجود الأدوات) إلى الجوانب الجوهرية التي تحدد الدور الوظيفي الذي تقوم به. ونادرًا ما كانت الجمل التي تحمل هذه الدلالات دون علامات موضوعًا للدراسة، إلا إذا كان الغرض إحصائيًّا لمعرفة ورودها مع الأداة أو دونها، كما قد تكون العلامات أيضًا عرضة للتحريف ـ إذا لم تكن حروف إعراب ـ حيث يغير منها ما لا يتناسب مع قواعد النحاة الذين قطعوا بأن النصب لا يكون إلا بعد «أنْ» مثلاً، فقدروها عندما لم يجدو مناصًا من الاعتراف بفشل القاعدة. ويتبع ذلك أيضًا ما حار فيه النحاة من بعض المنصوبات التي قد تكون آثارًا من هذه الدلالات.

الأصناف الدلالية للكيفية الافتراضية

لن تكون دراسة الأصناف الدلالية لجميع العبارات الحاملة للكيفية الافتراضية ضمن أهداف هذا البحث، لأنه جهد عملي يدخل تحت موضوع آخر من الموضوعات الملحة في دراسة الجملة العربية؛ غير أنه سيكون مسانِدًا في نهاية الأمر لنتائج الأبحاث النظرية (المعتمدة على واقع اللغة، أي أنها ليست نظرية بحتة).

وحيث تتنوع دلالات الكيفية الافتراضية تنوعًا متدرجًا في عبارات ذات دلالات كيفية متقاربة، ويمكن تصنيفها في إطار واحد يجمعها، فإن تناول أصنافها الدلالية ستقوم في هذه الدراسة على نظرية الأقطاب scales of modality المطبقة في كثير من اللغات الطبيعية؛ حيث تتباين درجات الصنف الدلالي لهذه الكيفية في السلم الواحد في القطبين المتباعدين اللذين يشكلان أقصى حدود هذا السلم بناء على انتفاء العبارات التي تنتمي إلى درجات مختلفة فيه. ففي الإنجليزية مثلاً يوجد حسب F.R. Palmer نوعان مستقلان يشكلان قطبين تتباين درجات الأنواع الفرعية فيه؛ هما:

١ ـ الإمكانية possibility ، وهي الكيفية المختصة بالقضايا propositions أكثر منها بالأحداث events وتمثلها ألفاظ مثل : may, can, it is possible, for... .

٢ ـ الضرورة necessity ، وهي التي لا تتعلق بالقدرة ability ، ولا تستخدم كيفية الضرورة في اقتراح أو طلب لا يمكن تناوله بصيغ أكثر بساطة في معان مختلفة . وتمثلها ألفاظ مثل : must, have got to be, it is necessary for... .

كما توجد كيفيات متداخلة تشكل أنواعًا متغيرة، ويمثل لها Palmer بكيفيات كل من "will" و "shall".(٢٩)

ونظرًا لاختلاف الجمل ذات الكيفية الافتراضية في درجات تركيبها، فإنه سيتم تقسيم تلك الجمل إلى قسمين رئيسين؛ يحتوي الأول على الجملة البسيطة التي تعبر عن الكيفية بأحد عناصرها، ويحتوي الثاني على الجمل المركبة التي تدخل في حيز هذه الكيفية أحد مركباتها، بينما ينتمي المركب الآخر إلى الجمل الإخبارية .

الأقطاب الرئيسة لأصناف الكيفية الافتراضية

أهم الأقطاب التي تتدرج فيها دلالات هذه الكيفية ثلاثة سلالم هي :

١ ـ الرغبة والنية

٢ ـ الضرورة والإلزام .

٣ ـ التحقق والإمكانية .(٣٠)

١ ـ الرغبة والنية

تتمثل هذه الكيفية في اللغة العربية عبر عبارات تحمل المعنى المعجمي لهذه الدلالة أو بوساطة أدوات ارتبطت بأداء هذا الدور الدلالي . وتتميز بوضوح دلالاتها وسهولة تصنيف التراكيب التي تعبر عنها . ومن أمثلتها :

---

(٢٩) انظر: F. R. Palmer, *Modality and the English Modals*, Longman Linguistic Library 23 (London and New York: Longman, 1979), pp. 21-24.

(٣٠) انظر: J. Lyons, *Introduction to Theoretical Linguistics* (Cambridge: The University Press, 1968), pp. 308-9.

(ا) الجمل البسيطة

١ ـ من الموسومة:

﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾؛ (٣١)

﴿يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ﴾؛ (٣٢)

﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾. (٣٣)

٢ ـ من غير الموسومة:

«فقال رسول الله، ﷺ: على بركة الله»؛ (٣٤)

«فرجعت فقالت: يارسول الله أقلني. قال: أقلتك»؛ (٣٥)

«إليك عني فمن قبلك أتيت.» (٣٦)

(ب) الجمل المركبة

١ ـ من الموسومة:

﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟﴾؛ (٣٧)

«أهذا الذي كنت أريد أن أموت معه»؛ (٣٨)

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾. (٣٩)

٢ ـ من غير الموسومة:

﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾؛ (٤٠)

---

(٣١) سورة الطلاق، الآية ١.

(٣٢) سورة القصص، الآية ٧٩.

(٣٣) سورة النمل، الآية ٧٢.

(٣٤) محمد بن سعد بن منيع البصري، *الطبقات الكبرى*، تحقيق شيخو (بيروت: دار صادر، ١٩٦٠م)، جـ٨، ص٢٣٩.

(٣٥) ابن سعد، *الطبقات*، جـ٨، ص١٥٠.

(٣٦) ابن سعد، *الطبقات*، جـ١، ص٣٣.

(٣٧) سورة التوبة، الآية ١٠٨.

(٣٨) ابن سعد، *الطبقات*، جـ٢، ص ١١١.

(٣٩) سورة النساء، الآية ٦٠.

(٤٠) سورة الرعد، الآية ٢٤.

﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ ؛ (٤١)

﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ . (٤٢)

ويفرق النحاة العرب بين المعاني المختلفة للأدوات التي تعبر عن بعض هذه الدلالات دون أن يدرسوا أثر ذلك على مستوى الجملة أو يصنفوا الجمل ذات الدلالات المتشابهة من التراكيب المختلفة إلى مجموعات ذات كيان دلالي مستقل . (٤٣)

٢ ـ الضرورة والإلزام .

تتمثل هذه الكيفية بتضافر عدة عوامل في العبارة تستخلص منها الدلالة المدرجة في هذا السلم . وهي أكثر أقطاب هذه الأصناف تعقيدًا ؛ حيث يندر وجود الدلالة من خلال معنى أحد العناصر، بالإضافة إلى التداخل ذي الطبيعة المتكررة بينه وبين الصنف التالي له، مما يصعب معه الفصل دون سياق العبارة . ومن أمثلتها :

(ا) الجمل البسيطة

١ ـ من الموسومة :

---

(٤١) سورة التوبة، الآية ٤٣ .

(٤٢) سورة البقرة، الآية ٧٩ .

(٤٣) إذا أخذنا «ليت» و«لعل» كمثالين من أدوات هذه الكيفية نجد تحديد معنييهما لدى القدماء ودوريهما الدلاليين أقل بكثير مما قالوه عن عملهما، كما يتم تصنيفهما مع الأدوات المماثلة لهما في العمل . عند سيبويه مثلاً : «ليت» للتمني في الحال، و«لعل» للرجاء والخوف (*الكتاب*، جـ٢ ، ص ١٤٨)، وفي موضع آخر «لعل» للطمع والإشفاق (*الكتاب*، جـ٤ ، ص٢٣٣) . ولدى نحوي من القرن الرابع الهجري إضافة بسيطة جدًا حول معنى «ليت» فقط : «وأهل الكوفة يزعمون أن الراجز أجرى ليت مجرى وددت،» أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي، *كتاب معاني الحروف*، تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي، ط٣ (جدة : دار الشروق، ١٩٨٤م)، ص١١٣ . أما ابن عقيل (القرن الثامن الهجري) فقد فصل في شرح الفرق بين معنييهما، وإن كان لم يخرج عن المعاني التي وضعها سيبويه، غير أنه أدخل الجانب الشخصي للمتكلم بتخصيص «لعل» لما يعتقد المتكلم أنه ممكن بينما تستخدم «ليت» لما هو ممكن أو غير ممكن . ومن جهة أخرى تتسع دلالة «لعل» لتشمل الأمور المحبوبة وغير المحبوبة (للترجي في الأولى والإشفاق في الثانية) ؛ بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (دمشق : دار الخير، ١٩٩٠م)، جـ١ ، ص٢٩٢ . وهذا يعني أن هاتين الأداتين تقعان في موقعين مختلفين على سلم الرغبة، وإذا انتقلا إلى سلم الإمكان أصبحا في موقعين متباينين أيضًا .

﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ ؛ (٤٤)

﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ ؛ (٤٥)

﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ . (٤٦)

٢ ـ من غير الموسومة :

«قلت يا رسول الله أوصني، قال: عليك بتقوى الله» ؛ (٤٧)

«فقال لها: إياك وما يسوء الأذن» ؛ (٤٨)

«لا نصرت إن لم أنصر بني كعب» . (٤٩)

(ب) الجمل المركبة

١ ـ من الموسومة :

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟﴾ ؛ (٥٠)

﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾ ؛ (٥١)

﴿لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَلَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ . (٥٢)

٢ ـ من غير الموسومة :

﴿قَالُوا۟ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ ؛ (٥٣)

---

(٤٤) سورة مريم، الآية ٩٠. تعتبر هذه الجمل تركيبيًّا بسيطة ليس لأن فاعل الفعلين واحد، بل لأن الفعلين يشكلان مركبًا فعليًّا واحدًا وهو ما لم يتحقق في الجمل المذكورة سابقًا ضمن الجمل المركبة (يجبون أن يتطهروا، أريد أن أموت). وقد فصلت بين حدي مركبين فعليين.

(٤٥) سورة الفتح، الآية ٢٦.

(٤٦) سورة النساء، الآية ١١.

(٤٧) ابن سعد، *الطبقات*، جـ٧، ص ٥٠.

(٤٨) ابن سعد، *الطبقات*، جـ٨، ص ٣١٢.

(٤٩) ابن سعد، *الطبقات*، جـ٢، ص ١٣٤.

(٥٠) سورة المائدة، الآية ٢.

(٥١) سورة الكهف، الآية ٧٧. بالرغم من وجود العلامة المعجمية (يريد) التي توحي بانتهاء هذه الجملة إلى الصنف الأول، فهذه العبارة دلاليًّا تقع على إحدى درجات سلم الضرورة.

(٥٢) سورة غافر، الآية ٤٣.

(٥٣) سورة المائدة، الآية ١٠٤.

﴿ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ؛ (٥٤)

﴿ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ﴾ . (٥٥)

بالرغم من كون الفرق بين هذا الصنف والصنف التالي له جوهريًّا، وهو تركيز الدلالة الكيفية حول الفاعل في الضرورة أو إحدىٰ درجاتها وفي الإلزام أو إحدىٰ درجاته، بينما تتركز الدلالة الكيفية التالية على حصول الحدث ومدىٰ تحققه أو إمكانيته، فقد يحدث تداخل غير قليل بينهما، كما يحدث بين هذه الكيفية والكيفية الأولىٰ في مثل هذه الآية المذكورة أعلاه ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ ﴾ .

٣ ـ التحقق والإمكانية

تعد هذه الكيفية من أثرىٰ أصناف الكيفية الافتراضية في منطق اللغات الطبيعية عامة، وفي جمل اللغة العربية أيضًا ما يثبت هذه المقولة؛ فالجمل التي تحتوي على الأفعال المساعدة تنتمي إلى هذا الصنف من جهة، والمتكلم يستخدم دلالات الإمكانية والتحقق وما بينهما كثيرًا، خاصة عندما تكون طبيعة الكلام موضوعية من جهة أخرىٰ. ومن أمثلتها:

(أ) الجمل البسيطة

١ ـ من الموسومة:

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ ﴾ ؛ (٥٦)

﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ ؛ (٥٧)

﴿ إِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ . (٥٨)

٢ ـ من غير الموسومة:

«هلاّ وفيت بنذرك» ؛ (٥٩)

﴿ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ﴾ ؛ (٦٠)

(٥٤) سورة ص، الآية ٣.

(٥٥) سورة مريم، الآية ٢٠.

(٥٦) سورة النساء، الآية ١١٦.

(٥٧) سورة البقرة، الآية ١٤٤.

(٥٨) سورة الأعراف، الآية ١٠٢.

(٥٩) ابن سعد، *الطبقات*، جـ٢، ص ١٤١.

(٦٠) سورة البقرة، الآية ١٤٥.

«تراه ينقل البطحاء شهرًا». (٦١)

(ب) الجمل المركبة

١ ـ من الموسومة:

﴿فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهۡجَةٖ مَّا كَانَ لَكُمۡ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآ﴾؛ (٦٢)

﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ﴾؛ (٦٣)

﴿مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ﴾. (٦٤)

٢ ـ من غير الموسومة:

«وبينت من أمكنني تسميته منهم في موضعه»؛ (٦٥)

﴿وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ وَيَقۡدِرُۖ﴾؛ (٦٦)

﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾. (٦٧)

ومن الدلالات التي تنتمي إلى هذا السلم دلالة النفي عندما يكون في إطار عبارة الكيفية، (٦٨) حيث يدل على الشك. ومع ذلك لم يتناوله النحاة العرب من هذا الجانب مطلقًا، ولم يفرقوا بين النفي عندما يقع في عبارة إخبارية أو ذات كيفية غير افتراضية (٦٩) على الرغم من كونه أحد أركان المنطق الذي اتخذوه أساسًا لدراسة النحو لديهم. بل وذهب بعضهم إلى اعتبار النفي نفيًا حيثما كان، وأنه ينفي حدوث الفعل، بغض النظر عما تحمله العبارات الكيفية (٧٠) من دلالة الشك التي توافق النفي في حساب المنطق.

(٦١) ابن سعد، *الطبقات*، جـ٥، ص ٣٧٣.

(٦٢) سورة النمل، الآية ٦٠.

(٦٣) سورة البقرة، الآية ١١٤.

(٦٤) سورة يونس، الآية ١٥.

(٦٥) ابن سعد، *الطبقات*، جـ٣، ص ٦.

(٦٦) سورة القصص، الآية ٨٢.

(٦٧) سورة المؤمنون، الآية ٣٦.

(٦٨) لا يدخل في إطار هذه الكيفية النفي عندما يكون في الجملة غير مؤثر على عبارة الكيفية (أحد عناصرها).

(٦٩) طبعًا ليس مطلوبًا منهم أن يقسموا إلى هذه المسميات المستخدمة في هذا البحث، لكننا نقصد أنهم لم يفرقوا بينها في العبارات التي توافق ما نسميه بهذه المصطلحات.

(٧٠) ما وصفناه بحمل الدلالات الكيفية في هذه الدراسة.

أكثر الظواهر بروزًا في الدراسات النحوية القديمة في هذا الإطار هي ظاهرة النفي قبل أفعال المقاربة، ومن أمثلته في النحو العربي ما أشار إليه المبرد حول دخول النفي على «كـاد.»[٧١] وقـد توسع في تفصيله الجرجاني وتعميمه إلى غير تلك الآية، لتصبح قاعدة تركيبية تدل على أن نفي كاد مؤشر على انتفـاء حصول الحدث من أصله خلافًا للمعنى المعجمي للفعل «كاد» الذي يعني مقاربة حصول الحدوث؛ أما نفيه فلا يعني نفي المقاربة، بل نفي الحدث وأكثر من ذلك أيضًا تأكيد استبعاد حصوله.[٧٢] وقد آمن بهذه القاعدة كثير من النحاة المتأخرين مثل الرضي الاستراباذي في شرحه *لكافية* ابن الحاجب، حيث رد على من ادعى أن النفي قبل كاد إثبات والإثبات نفي بقوله: «فهو غلط فاحش،» وقد اتفق مع النحاة في التصدي لمقولة أن النفي قبل «كاد» إثبات،[٧٣] وهي قضية جوهرية يعني التفريط في إحدىٰ جزئياتها تقويض دعامة قوية من دعائم النظرية النحوية التي تعتمد الكلمة أساسًا لتحـديد العلاقات النحوية والدلالية والتي آمن بها النحاة إيمانًا مطلقًا، وتعني أن معاني الكلمة قبل التركيب هي الأساس في العمل والنتيجة، لكنه استدرك بقوله: «إن إثبات كاد

---

(٧١) انظر قوله: فأما قول الله عز وجل ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۚ﴾ فمعناه ـ والله أعلم ـ لم يرها، ولم يكد، أي: لم يدنُ من رؤيتها؛ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، *المقتضب*، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة (بيروت: عالم الكتب، د.ت.)، جـ٣، ص٧٥.

(٧٢) انظر: أبوبكر عبدالقاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، تحقيق محمود محمد شاكر، ط٣ (القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٩٢م)، ص ص ٢٧٤ ـ ٢٧٧.

(٧٣) انظر: *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٥٥م)، جـ١، ص١٣٤: «ومن زعم هذا فليس بمصيب، بل حكم «كاد» حكم سائر الأفعال. . .» وإذا قال «لم يكد يبكي» فمعناه لم يقارب البكاء، فمقاربة البكاء منتفية، والبكاء نفسه منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة.» وقد أبقت هذه النظرة المجردة إلى الأدوات صداها لدى بعض المحدثين الذين يصرون على أن نفي النفي تأكيد للنفي، وليس إثباتًا، متجاهلين الواقع اللغوي؛ انظر مثلاً: إبراهيم أنيس، *من أسرار اللغة*، ط٦ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م)، ص١٧٩: «إن نفي النفي ينتج الإثبات ولا شيء غير الإثبات في ذهن المنطقي والرياضي، ولكنه من الناحية اللغوية ليس إلا تأكيدًا للنفي.»

دال على نفي مضمون خبره»[٧٤] ليناقض الجزء الثاني من نظرية النحاة، ويثبت نصف كلام من أراد الرد على النحاة.

وكما أن للنفي مكانة دلالية خاصة في هذا السلم، فإن له مكانة تركيبية أيضًا؛ إذ أنها الكيفية الوحيدة التي يمكن لأداة النفي أن تسبق المركب الكيفي، لغرض التعبير عن هذا النوع الخاص من النفي (النفي في حيز الكيفية)، بينما تنتقل أداة النفي في الكيفيات الأخرى إلى ما قبل العبارة الممثلة للعناصر الإخبارية. فالعربية لا تركب جملاً مثل التالية: «لا ينبغي أن تعمل كذا وكذا» بل «ينبغي أن لا تعمل كذا وكذا»؛ «لا يجب أن تعمل كذا وكذا» بل «يجب أن لا تعمل كذا وكذا»، في حين تركب الجمل التالية: «لا يمكنك عمل كذا وكذا»؛ «لا تظنن أنك عامل كذا وكذا».

الاضطراب الشكلي في التعبير عن الكيفية الافتراضية

تعبر النصوص العربية عن هذه الكيفية بعبارات مختلفة أو علامات نحوية ليست دائمة الوجود، وهذا يجعل ارتباطها ببعض لدى دارس اللغة فقط، وليس في حس المتكلم الذي يحفظ قوالب العبارات جاهزة بشكلها الذي يقرنه بمفهوم لديه، وأدواتها التي نادرًا ما تتغير لدىٰ المتكلم نفسه، أي لدىٰ جيل واحد.

بالإضافة إلى كل ما ذكر حول الاختلاف الشكلي للتعبير عن صنف واحد من أصناف هذه الكيفية تتحور أيضًا دلالاتها أحيانًا وتزول العلاقات النحوية المميزة لها في أحيان أخرى. ومن أمثلة الحالة الأولىٰ فتور دلالة التوكيد التي تحملها «جمل ـ إن»، حتىٰ أصبحت في بعض الأحيان تحمل كيفية إخبارية بحتة، خاصة في الحالات التالية:

١ ـ بعد لام السببية (بالطبع تصبح همزتها مفتوحة).

٢ ـ في جواب الشرط أو الطلب، وذلك لأن الجواب يبدأ غالبًا بالفاء، ووجود «إن» مرتبطة بالفاء يفصل هاتين الأداتين عما بعدهما، ويعطي جملة الجواب استقلالية فيما يخص الدلالة والنبر.

---

(٧٤) رضي الدين الأستراباذي، *شرح كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب* (بيروت: دار الكتب العلمية، إعادة طباعة لطبعة الشركة الصحافية العثمانية سنة ١٣١٠هـ، د.ت.)، جـ٢، ص٣٠٦.

٣ ـ في أساليب الموضعة topicalization التي يحتاج فيها إلى «إن» لتسهيل إبراز الاسم أو الخبر المقدم شكلاً، وقد أسهم اختلاف ترتيب العناصر في إبراز تسلسلها حسب الأهمية.

ومن أمثلة زوال العلامة النحوية:

﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾. (بالرفع، قراءة مجاهد)؛[٧٥]

﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾. (بالرفع، قراءة نافع المدني)؛[٧٦]

«كان ابن سيرين يضحك حتى يسيلُ لعابه»؛[٧٧]

«أبى الناس ويح الناس أن يشترونها»؛[٧٨]

«أن تقرآن على أسماء ويحكما»؛ «أن تهبطين بلاد قوم».[٧٩]

وقد سبب هذا الاضطراب الشكلي في الجمل العربية اضطرابًا موازيًا في الدراسات المتعلقة بهذه الجمل، وذلك في القديم منها والحديث على حد سواء. في النحو العربي القديم نجد الخلط بين الجمل المختلفة ـ كيفيًا وتركيبيًا ـ إذا وجدت فيها أداة واحدة، بالرغم من أن النحاة القدماء فرقوا بين الخبر والإنشاء، واعترفوا باختلاف هذين النوعين فيما يخص التركيب، فلم يقبلوا أن يعطف خبر على إنشاء،[٨٠] فقد تركوا ذلك كله في سبيل الإحاطة بمواضع ورود الأدوات في الجمل المختلفة، وأثر ذلك في الكلمات التالية لها، بوحي من نظرية العامل التي كان يجب أن توظف للاستفادة منها في تحديد فائدة وجود علامات (حركات الإعراب) العلاقات النحوية. ومن أمثلة تلك المظاهر في الدراسات النحوية في هذا الشأن ما أتى به سيبويه من تفسيره «كي» إذا كانت في «كيمه» أو كانت في «لكي»،[٨١]

---

(٧٥) سورة البقرة، الآية ٢٣٣؛ انظر حول نسبة القراءة: أبوالقاسم محمود بن عمر الزمخشري، *المفصل في علم العربية* (لاهور: دار الكتب الإسلامية، ١٣٢٣هـ)، ص٣١٥.

(٧٦) سورة البقرة، الآية ٢١٤؛ انظر حول نسبة القراءة: ابن مجاهد، *كتاب السبعة في القراءات*، تحقيق شوقي ضيف (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢م)، ص١٨١.

(٧٧) ابن قتيبة، *عيون الأخبار*، جـ١، ص٣١٨.

(٧٨) ابن الدمينة، *شرح المفصل*، جـ٧، ص ٩.

(٧٩) مجهول، *شرح المفصل*، جـ٧، ص ٩.

(٨٠) انظر: كمال الدين بن هشام الأنصاري، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (القاهرة: مطبعة المدني، د.ت.)، ص ٤٨٢.

(٨١) سيبويه، *الكتاب*، جـ٣، ص ٦.

أو وجوب وجود أن قبل أي «مضارع منصوب،» فإن لم توجد قدروها. لكن الحالة البارزة في النحو القديم التي تصلح مثالاً للتركيز على الأداة أكثر من الاهتمام بالعبارة هي «جمل ـ حتىٰ»؛ ويتمثل ذلك في عدم التمييز بين وظائف «حتىٰ» قبل الأسماء كحرف جر، وفي داخل الجملة الواحدة كرابط بين عناصرها، وبين الجمل كرابط بين جملة أساسية وجملة فرعية فيما أسميناه «عمليات الإدخال»[٨٢] من جهة، وفي تقدير لا يستند إلى قاعدة في توزيع علامات الرفع والنصب على الأفعال بعد «حتى» من جهة أخرىٰ.[٨٣] ويكتشف الفاحص لقواعد النحاة العرب حول نصب الفعل ورفعه بعد «حتىٰ» تعارض التقديرات الذي نوضح منه فقط ما يخص هذه الكيفية؛ حيث يكون فعل الغاية نتيجة منطقية للحدث السابق له ويكون الفعل بعد «حتىٰ» في هذه الجملة منصوبًا، بينما يكون الفعل بعد «حتىٰ» مرفوعًا إذا كان ما بعد «حتىٰ» نتيجة لما قبلها[٨٤] (وهو النوع الرابع من أصناف جمل ـ حتىٰ المذكورة أعلاه)، ووجه ذلك النصب قياسًا على فعل الغاية. ويعكس النحاة ذلك في الجمل التي لا تكون فيها الأفعال التالية لحتىٰ نتيجة لأفعال الجملة الأساسية، فيحكمون بنصبها. وفي معنىٰ الغاية نفسه يطالعنا *الكتاب* بالأمثلة نفسها مرفوعة فيها الأفعال مرة ومنصوبة مرة أخرىٰ، ليس لأن الغاية اختلفت، بل لأن الحروف التي قدروها بدلاً من «حتىٰ» اختلفت؛ أي أن الرفع والنصب تابع لخيال النحوي: إن قدر بدلاً منها «إلى أنْ» نصب الفعل، وإن قدر بدلاً منها «الفاء» رفع الفعل.[٨٥] وذلك بسبب ارتباط الفاء بالفعل المرفوع وأنْ بالفعل المنصوب، وليس بسبب معنى الفاء الذي قدر بديلاً من «حتىٰ.» وهكذا تنتقل معاني الأدوات حسب معاني ما يقدر بدلاً منها. ويكفينا من الفوضى في وصف «حتىٰ» ما ينقله

---

(٨٢) انظر: «التحويل والإدخال» أعلى.

(٨٣) تتجلى هذه التقديرات في تقسيمات الجمل دون قواعد استقرائية تعتمد على نصوص عربية فعلية، وفي وضع القواعد الإرادية، وهي لدى الخليل بن أحمد وسيبويه في أربعة حقول: ١ ـ أن تكون للغاية (النصب)؛ ٢ ـ أن يتحقق حدث الجملة الأولى [الأساسية] دون حدوث [الفرعية] (النصب أيضًا)؛ ٣ ـ الاستفهام وفيه إمكانان: استفهام عن الفعل (وفيه النصب) واستفهام عن الفاعل (وفيه الرفع)؛ ٤ ـ النتيجة (وفيها الرفع والنصب).

(٨٤) سيبويه، *الكتاب*، جـ٣، ص ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٨٥) سيبويه، *الكتاب*، جـ٣، ص ١٧.

سيبويه عبر آخرين - فيما يبدو - عن الخليل فيما يأتي: «فإنه يدخل عليه سار زيد حتىٰ يدخلها فيما بلغني ولا أدري، *ويدخل عليه عبدالله سار حتى يدخلُها أرَى*.»(٨٦)

ويركز *الكتاب* على قضية الاتصال والانفصال بين حدثي الفعل (ما قبل حتى وما بعدها) أساسًا لرفع الفعل بعد «حتىٰ» أو نصبه، ثم يزيل الفرق بكون «حتىٰ» في الحالتين حرف ابتداء وهو ما يعني أن الفعل بعدها يرفع، كما قال سيبويه نفسه في موضع سابق.(٨٧) أما مع النفي فإن ما سبق أن فرق فيه بين «حتىٰ» بمعنى «إلى أنْ» و«حتىٰ» بمعنى «الفاء» بنصب الفعل في الحالة الأولىٰ ورفعه في الحالة الثانية يتم التنازل عنه بجعل الحالتين اختياريتين: «وتقول ما سرت حتىٰ أدخلُها، وحتىٰ أدخلَها، إن جعلت الدخول غاية، كذلك ما سرت إلا قليلاً حتى أدخلُها. إن شئتَ رفعتَ وإن شئتَ نصبتَ.»(٨٨) تضطرب قواعد *الكتاب* في حالة النفي أكثر منها في حالة الإثبات. ويلجأ المؤلف إلى أحكام غير قاطعة مثل «يحسن» أو «يقبح،» وذلك لأنه لم يفرق بين حالتين مختلفتين في منطق النفي في الجمل المركبة (و«جمل - حتىٰ» التي يتحدث عنها هنا مركبة)؛ إما أن يكون حيز النفي شاملاً للجملة المركبة بأكملها، أو يكون نافيًا للجملة الأساسية فقط، وفي الحالة الثانية تكون «حتىٰ» أداة نفي أقوى من الأولىٰ، تستبعد حصول حدث نفي الحدث المهد له، بينما تكون «حتىٰ» في الحالة الأولىٰ علامة من علامات الكيفية الافتراضية.

تطورت نظرية النحاة في تفسير اختلاف حركات الفعل بعد «حتىٰ» لدىٰ الفراء الذي استعار عاملاً معنويًّا(٨٩) يفسر به اختلاف القراءات حول حركات الأفعال بعد «حتى،» هو الاختلاف في «طبيعة معنى» الفعل aktionsart في الجملة الأساسية، وعلى وجه الخصوص صفة «الاستمرارية» (طول الحدث) durative، التي يسميها الفراء «التطاول؛»(٩٠) فإذا

(٨٦) سيبويه، *الكتاب*، جـ٣، ص ٢٠. والجملة التي تحتها خط إحدى الجمل المعنية بالشرح السابق.

(٨٧) سيبويه، *الكتاب*، جـ٣، ص١٨.

(٨٨) سيبويه، *الكتاب*، جـ٣، ص٢١.

(٨٩) انظر: K. Dévényi, "On Farrā's Linguistic Methods in His Work Maʿāni l-Qur'ān," *Studies in the History of Arabic Grammar II*, Amsterdam Studies in the Theory and History of Linguistic Science, edited by K. Versteegh and M. Carter (Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Company, 1990), p. 103.

(٩٠) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، *معاني القرآن*، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م)، جـ١، ص١٣٢.

وجدت هذه الصفة في الفعل السابق لحتى نصب الفعل التالي لها، وإن لم توجد رفع. ولا أستطيع فهم أن يختلف القراء على وجود هذه الصفة أو عدمه في الآيات نفسها، مما يجعلهم يختلفون في قراءة الأفعال بعد «حتىٰ.» وفي الواقع لم يكن منشأ هذه الفكرة لدى الفراء؛ إذ سبق أن تنبه عليها سيبويه دون أن يسمي مصطلحًا دالًّا عليها، فهي أساس تفريقه بين النوع الأول من الجمل التي ينصب فيها الفعل بعد «حتىٰ،» والتي مثل لها بجملة: «سرت حتىٰ أدخلَها» والنوع الثاني مما ينصب الفعل فيها بعد حتى، والتي مثل لها بجملة: «كلمته حتىٰ يأمرَ لي بشيء»؛ إذ إن السير يطول ليشمل الدخول، بينما لا تطول فترة الكلام لتشمل زمن أمر المكلَّم بالعطاء. لكنه استخدم الأدوات الإبدالية وسيلة للتفريق بينهما.(٩١) أما أثر الاضطراب الشكلي في الدراسات النحوية الحديثة فهو أثر ضعيف؛ إذ إنه لا توجد دراسات حديثة تتميز بالأصالة حول هذا النوع من الجمل، بل تقتصر على إعادة المفاهيم القديمة والانطلاق من الأسس التي وضعها النحاة القدماء دون فحصها وإضافة ما يلزم إليها.

وفي مقارنة بين كتابين حديثين تطرقا إلىٰ جمل هذه الكيفية نجد أن إعادة النظر فيما درسه القدماء أصبحت شبه متعذرة في أغلب الدراسات الحديثة، وأن الآراء الحديثة تتفق في جوهرها حول اعتماد القديم ـ الدراسة لا المادة ـ في صلب المنهج، وإن اختلفت الرؤىٰ.

الكتابان هما: *في نحو اللغة وتراكيبها* لخليل عمايرة *والزمن في النحو العربي* لكمال بدري. وقد اتفقا في جوهر الموضوع بالرغم من اختلاف منهجيهما والتعبير الشكلي عن ذلك الجوهر.(٩٢) أما الاختلاف الظاهر بينهما فيبدو في حكميهما المختلفين على تبويب تلك الكلمات في النحو العربي؛ إذ يؤيد خليل عمايرة فصلها لدىٰ النحاة عن النواسخ: «أجاد

---

(٩١) سيبويه، *الكتاب*، جـ٣، ص١٧. حول أثر «حتى» في نقل الاستمرارية إلى الفعل الآخر، انظر:
J. Blau, "Studies in Arabic Morphology and Syntax," *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*, 2 (1980), 356.

(٩٢) مثلاً لدى خليل عمايرة، *في نحو اللغة وتراكيبها* (جدة: عالم المعرفة، ١٩٨٤م): «كاد: عنصر تحويل يفيد اقتراب وقوع الحدث،» (ص١١٧)؛ «عسى: عنصر تحويل يفيد الرجاء،» (ص١١٨). أما كمال بدري، فيقول: «وكما وضحت فلها دلالات على جهة الحدث فهي توضح الكيفية التي وقع بها الحدث أو سيقع بها» (ص٩٧).

النحاة بفصلهم لهذه الأفعال (التحويلية) عن الناسخة (كان وأخواتها)»،[٩٣] بينما يعارض كمال بدري ذلك: «أرىٰ ألا تفصل المقاربات عن كان وأخواتها.»[٩٤]

العلاقة بين الكيفية الافتراضية والكيفيات الأخرى

في حين لا توجد علاقة تكاملية بين الكيفية الافتراضية والكيفية الإخبارية، تتصل الأولى بالكيفيتين الأخريين (الطلبية والاستفهامية) اتصالاً وثيقًا يتمثل في كمية المفاهيم الكبيرة التي يعبر عنها تكامليًّا بأسلوب طلبي أو استفهامي من جهة أو أسلوب افتراضي من جهة أخرىٰ. ذلك لأن هذه الكيفيات الثلاث تشترك في كون الحقيقة تصاغ عبر شخص المتكلم في جملها، وبالتالي يمكن أن يعبر عن تلك الصفة الشخصية بأحد الأساليب المنتمية إلى إحدىٰ هذه الكيفيات.

من الصفات التي تكون عاملاً مشتركًا بين هذه الكيفيات «عدم اليقين،» حيث يمكن التعبير عنها بكيفية استفهامية، أو بكيفية افتراضية باستخدام «لعل» مثلاً، وهو ما جعل بعض النحاة يقول إنها تأتي للاستفهام في مثل «لعل زيدًا قائم» أي: هل هو كذلك؟[٩٥]

كما تشترك الافتراضية مع الأمر في الإلزام الذي تعبر عنه الأولى بأساليب مثل: «لابد أن تفعل كذا وكذا،» بينما تعبر عنه الثانية بأساليب الأمر الموجب مثل: «افعل كذا وكذا،» وفي الإلزام السلبي، حيث تعبر عنه الأولى بأساليب مثل: «ما كان لأحد أن يفعل كذا وكذا،» بينما تعبر عنه الثانية بأساليب النهي (الأمر السالب) مثل: «لا تفعل كذا وكذا.»

بالإضافة إلى اشتراك هذه الكيفيات في صفات شخصية بأساليب مختلفة يمكن أن تقوم بينها علاقة أخرى عن طريق اشتراكها في تركيب واحد يحمل أكثر من نوع من هذه الكيفيات المتعددة. ومن أمثلة هذا الاشتراك التعبير بجمل ـ حتى وأسلوب شرطي في الجملة نفسها فيما أصبح نمطًا من أنماط الجمل العربية «حتى إذا. . . .» ويشترك التوكيد مع الأمر في عبارات: «افعلن. . .» إلى غير ذلك من الجمل المركبة ذات الأساليب المركبة.

---

(٩٣) عمايرة، *في نحو اللغة*، ص ١١٦.

(٩٤) بدري، *الزمن*، ص ٩٤. وقد وضع كلمتي «المقاربات»: و«كان» بين قوسين هلاليين حذفتهما لتبقى العبارة صحيحة. وهو في كل كتابه لا يفرق بين القوسين الهلاليين وعلامة التنصيص.

(٩٥) الأستراباذي، *شرح كتاب الكافية*، جـ٢، ص ٣٤٦.

ضرورة التصنيف الجديد

بات ملحًا أن يُلغى النظر إلى اللغة وأساليبها من خلال العوامل النحوية وآثارها، حيث يوجد من الأسباب ما يكفي لمراجعة القواعد القديمة ـ في مجموعة الكلمات الخاصة بالكيفية الافتراضية على الأقل:

١ ـ أن قضية الأداة أو العلامة لم تمنع هذه المجموعة من حمل الدلالات نفسها التي تحملها إذا صاحبتها الأداة أو العلامة أو كلتاهما.

٢ ـ وجود الأداة مع عدم وجود العلامة في بعض الأمثلة، ومنها ما أورده النحاة أنفسهم، وأعيتهم تبريرات ذلك، خصوصًا إذا وجدت في نص قرآني.

٣ ـ ما يسميه أحمد المتوكل[٩٦] أشكال المفعول في البنيات التصعيدية، وهو المصطلح الذي يستخدمه المغاربة لأفعال القلوب. وجوهر الإشكال أن هذه الأفعال لا تأخذ سوى مفعول واحد؛ أما الثاني الذي يقول به النحاة فليس مفعولاً، لأنه ليس لأحدهما سمة المفعول المباشر وللآخر سمة المفعول غير المباشر، حتى يمكن تصنيفهما على أساس ذلك. ومن خلال تجربة الإحلال لا يمكن لما يسمى «المفعول الثاني» أن يحل في خانة المفعولية، كما لم يصلح أن يكون فاعلاً في جملة مبنية للمجهول.

كما توصل المتوكل من خلال التحليل الوظيفي إلى بطلان ادعاء النحاة أن أصل الاسمين بعد أفعال القلوب وفواعلها مبتدأ وخبر، بل هما فاعل ومحمول فعلي في جملة مثل: «حسب خالد هندًا تكتب الشعر» أو محمول غير فعلي في مثل: «حسب خالد هندًا لغوية.»[٩٧]

السؤال الذي لابد أن يطرح هو: هل تلك الكيفيات مكملة لبعضها أم متداخلة؟ وهل علاقتها بالأساليب توزيعية، أي أن لكل أسلوب كيفيته، ولكل كيفية الأساليب التي يمكن أن تظهر فيها؟

قبل الإجابة عن السؤال يلزم تبيين العلاقة بين كل من السياق والكيفية التي تحملها العبارة. ونظرًا لتعدد مفاهيم السياق تبعًا لتعدد المدارس أو اختلاف حقل الدراسة أو الحقبة

---

(٩٦) أحمد المتوكل، *من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية* (الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٨٧م)، ص١٠٢.

(٩٧) المتوكل، *من البنية الحملية*، ص ١١٦ وما بعدها.

الزمنية التي يتناول فيها هذا المصطلح ، فإنه لابد من الإشارة إلى فرعي السياق الكبيرين مما يتكرر اختلافهما كثيراً في الدراسات النحوية والدلالية والصوتية[٩٨] وهما :

١ ـ السياق اللغوي linguistic context

٢ ـ السياق غير اللغوي non-linguistic context

وكما هو معروف أن السياق اللغوي يلعب دوراً كبيراً في تحديد العلاقات بين عناصر التركيب من الناحية الموضوعية البحتة ، وذلك ما يكوّن العلاقات النحوية التي لا تشكل العلامات والأدوات النحوية إلا الشكل الظاهري لها .[٩٩] وفيما يخص علاقات الدال بالمدلول فإن السياق اللغوي هو العامل البارز في تحديد الحقل الدلالي وفي نقل دلالة الدال (في إطار حقيقي «تطور» أو مجازي «استعارة») وأيضاً في توسيع المعنى أو تضييقه وفي إسباغ بعض المعاني الجانبية أو الظلال عليه .[١٠٠] وفي المجال الصوتي نشأت دراسات قائمة أصلاً على أثر السياق في القيمة الصوتية للرمز، أصبحت تعتمد وسيلة تحليل أخرى غير ما كانت تعتمده الدراسات السابقة في هذا المجال ، واستغنت عن الوحدات المعروفة مثل «الصوت» و«الفونيم ،» واستبدلت بها «التحليل التطريزي» prosodic analysis ، الذي لا يعني أكثر

---

(٩٨) حول أثر السياق في تلك المجالات انظر: J. Firbas, "On Defining the Theme in Functional Sentence Analysis," *Travaux Linguistiques de Prague*, 1 (1964), 267-80; D. Schiffren: "Discovering the Context of an Utterance," *Linguistics*, 25 (1987), 11-32; J. R. Firth, *Papers in Linguistics 1934-1951* (London: Oxford University Press, 1957.)

(٩٩) انظر لمزيد من المعلومات عن أنواع التراكيب ودلالتها الكيفية : E. Benešová, "On Semantic Description of Verbal Modality," Functional Generative Grammar in Prague. Forschungen, Linguistik und Kommunikationswissenschaft 2. Hg.: W. Klein & A. Stechow (Kronberg: Scriptor Verlag, 1973), pp. 258-305.

(١٠٠) حول أثر السياق في الدلالة وبعض المراجع المختصة انظر: أحمد مختار عمر، *علم الدلالة* (الكويت: دار العروبة، ١٩٨٢م)، ص ص ٦٨ ـ ٧٨ . وفيما يخص الاهتمام بالسياق في صناعة المعاجم انظر: محمود فهمي حجازي ، «الجانب السياقي في المعاجم والكتب في مجال تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ،» *أبحاث الندوة العالمية الأولى لتعليم العربية لغير الناطقين بها . المجلد الأول (المادة اللغوية : نوع اللغة ، الأصوات ، والكتابة . النحو . المعجم)* . إعداد وتحرير وتقديم محمد حسن باكلا (الرياض: معهد اللغة العربية ، ١٩٨٠م)، ص ص ٢٣٧ ـ ٢٥١ .

من دراسة الصوت في بيئته اللغوية الفعلية أو تحليله مع مراعاة سياقه الذي يرد الصوت فيه.(١٠١)

أما السياق غير اللغوي (سياق الموقف) فدوره الأكبر في تحديد مرجعية الكلام وما يصاحب ذلك من إشارة إلى الأشياء أو جوانب القضية التي يراد التعبير عنها غير المثبتة في السياق اللغوي. ومن جانب المرجعية التي يحددها الموقف وجانب الخبر الذي يتحدد فيه نوع الربط بين أشياء المرجعية يتكوّن «المضمون الخبري» وهو الجانب الثابت في القول (أو العبارة).

وفي إطار الكيفية يشترك السياقان في تحديد العلاقة الشخصية التي تشكل قوة إنجاز العبارة، وهي قوة غير ثابتة، نظرًا لكونها خلافًا لقوة المضمون الخبري propositional act تتغير أسلوب القول، حتى وإن لم تختلف القضية الحكم. ويتبع ذلك أن أي تغير في السياق اللغوي يحدث تغيرًا في الأسلوب وبالتالي في قوة الإنجاز، كما أن أي تغير في سياق الموقف يغير فهم السامع أو القارىء لموقف المتحدث الشخصي من العبارة، وهو ما يلعب دورًا كبيرًا في تحديد نوع الكيفية.

ونظرًا إلى أن العلاقات في السياقين متغيرة، وهما اللذان يحكمان الكيفية ويحددان نوعها، فإن الكيفيات المذكورة، لا يمكن أن تكون مكملة لبعضها، بل تكون متداخلة مع بعضها. بهذا يمكن الربط بين الكيفية والسياق في الإجابة عن الشق الأول من السؤال بأن نوع الكيفية قضية سياقية context conditioned وليست قضية نسقية system conditioned، أي أن لفظًا من الألفاظ الدالة على كيفية معينة يمكن أن ينتقل إلى كيفية أخرى.

وللتفريق بين ألفاظ النوعين الرئيسين (الكيفية الإخبارية والكيفية غير الإخبارية) ذات الارتباط بعلاقة التوزيع تجدر الإشارة إلى أن بعض الألفاظ لا يمكن أن تدل إلا على كيفية غير إخبارية وهي الألفاظ التي تقترن بأساليب كيفية محددة مثل: أدوات الاستفهام والشرط والتمني وأفعال الأمر وكلمات أو مورفيمات الحض والتوكيد، بينما توجد ألفاظ يمكن أن تدل على كيفية إخبارية ويمكن أن تدل على كيفية غير إخبارية. وهذا النوع من الألفاظ هو الذي يكون فيه التغير الكيفي وتنتقل من ألفاظه دلالة بعض الأنواع إلى دلالة أخرى،

(١٠١) انظر حول نظرية التحليل التطريزي (وقد شُملت العربية فيها بالدراسة لحسن الحظ أيضًا):

J. R. Firth, "Sounds and Prosodies," *Prosodic Analysis. Language and Language Learning*, ed. F.R. Palmer (London: Oxford University Press, 1970), pp. 1-26.

وذلك مثل: «عليك» في جملة مثل: «وقع الاختيار عليك،» حيث تكون كيفيتها إخبارية وفي جملة مثل: «عليك أن تفعل كذا وكذا،» حيث تنتقل دلالتها إلى الضرورة في الكيفية الافتراضية.

وإذا كانت ألفاظ النوع الأول (ما يدل على كيفية غير إخبارية فقط) تتميز بالثبات النسبي؛ إذ تنتقل دلالتها الكيفية ـ في أقصى حد ـ بين نوعين من أنواع الكيفية تستطيع دلالتها المعجمية الوفاء بالتنقل بينهما، فإن ألفاظ النوع الثاني (ما يدل على كيفية إخبارية وغير إخبارية) أكثر تغيرًا تبعًا للتغيرات المصاحبة في السياق، ويمكن أن تدل على نوعين أو أكثر من أنواع الكيفية لأن دلالاتها غير الإخبارية يمكن أن تتعدد في السياقات المختلفة.

أما العلاقة بين الأساليب والتوزيع (وهو موضوع الشطر الثاني من السؤال) فهي ضعيفة جدًّا؛ إذ لا يمكن تبينها إلا في كيفيات قليلة هي:

١ ـ أسلوب التوكيد الذي يحمل دلالة كيفية واحدة.

٢ ـ الأمر المباشر بنوعيه الإيجابي (أفعال الأمر) والسلبي (أداة النهي + الفعل المجزوم).

بينما تتعدد أساليب الكيفية الواحدة في بقية الأنواع لعدم وجود علاقة توزيعية بين تلك الكيفيات وأساليب محددة تحمل دلالاتها، وهو ما بُيّن أعلاه من انتقال الدلالة الكيفية الواحدة تبعًا لما يصاحبها من عوامل سياقية. وبذلك تكون العلاقة بين الأساليب التي تقوم بحمل دلالات كيفية مختلفة وتلك الدلالات علاقة وظيفية يرتبط فيها الأسلوب بدلالة كيفية معينة في إطار سياقي محدد، كما قد يرتبط بدلالة كيفية أخرى في سياق آخر.

وحول مدى التغير التاريخي الذي تتعرض له بعض أدوات الكيفية بانتقالها من نوع إلى آخر ـ مما يجعل العبارات مختلفة الأزمنة التي تحتوي على الأدوات نفسها تدل في بعض الحالات على كيفيات مختلفة ـ يمكن التمثيل ببعض الأدوات التي تطورت أساليبها إلى نوع كيفي آخر دون تغير الأداة أو تغيرت كيفيتها بإضافات صرفية إلى الأداة التي كانت تحمل دلالة كيفية غير التي أصبحت تحملها الجديدة:

من أمثلة الحالة الأولى: «لعل» التي كانت كيفيتها في محور «الرغبة،» وتطورت إلى محور «الإمكانية»؛ «زعم» التي كانت كيفيتها في محور «التحقق،» وتطورت إلى محور «الضرورة.»

ومن أمثلة الحالة الثانية: «لو» التي أضيفت إليها لاحقة صرفية لتصبح «لو لا،» فانتقلت دلالتها الكيفية من محور «التحقق» إلى «الضرورة»؛ «قد» التي أضيقت إليها سابقة صرفية لتصبح «لقد،» فانتقلت دلالتها الكيفية من محور «الإمكانية» إلى «التحقق.»[١٠٢]

خلاصة القول إن استيفاء تلك الأساليب حقها من الدراسة سيعطي النحو العربي نوعًا من الفاعلية في معرفة علاقات العناصر بعضها ببعض ودورها جميعًا في نقل المعنى، كما سيعطي تحديدًا أكثر لما يريد المتحدث قوله، لأنه بكل تأكيد لا يود نقل حركات وعوامل. وعندما يود المتحدث الكلام فإن في ذهنه فكرة يريد ترجمتها إلى أصوات تعمل في نظام يتمكن السامع المتقن له من فك رموزه. ولا يمكن أن يفكر حينذاك في إبعاد شبح اختلاط معنيين لمشترك لفظي واحد، أو مراعاة حركة يعتقد أن النحاة سيفسرونها على أنها حركة الصنف الآخر، وكأن المتكلم ينشيء الكلام تصنعًا، ويفكر فيما يفسر به السامع حركات أواخر الكلمات. ومن المسلم به أن وظيفة النحو الأولى لا تتجاوز المساعدة في فهم آلية نظام التخاطب الموجود عمليًّا ـ قبل وجود النحو ـ لاستحداث نظام مجرد يريد أصحابه إخضاع النظام العملي لقواعده.

وقد تسهم دراسة تلك الأساليب المختلفة أيضًا في فهم بعض الأدوات أو الحركات التي عجز النحاة عن الوصول فيها إلى فهم واضح ومقنع، فإن لم يكن ذلك فحسبنا المحاولة الموضوعية.

---

(١٠٢) حصر الكيفيات المختلفة لبعض الأدوات ليس من مهام هذا البحث، ويمكن العودة إلى الدراسات التقليدية أو الحديثة حول بعض هذه الأدوات في مظانها بمعايير مختلفة عن المعايير الموضوعة في تلك الدراسات.

An Absent Aspect of Sentence Studies in the Arabic Grammatical Tradition

Faleh Sh. Alajmi
Assistant Professor, Department of Arabic, College of Arts, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. This paper deals with an aspect of the Arabic sentence which has been neglected up to now in traditional Arabic studies. It is the "modality" which will be presented in this study. We describe the ignorance and its consequences on the Arabic grammatical theories. Our objectives will be considered fulfilled if new studies have been undertaken in this field in order to deal with other points. One of the goals of this study is to distinguish between semantic and syntactic relations of sentences. The existence on hierarchy at one level does not mean its existence on the other. Attention is also given to reorganize our old and new linguistic traditions in order to be objective, and in agreement with the texts.